الإنتاج السمكى

للدكتور توفيق أحمد *

صناعة الإنتاج السمكى أول العمليات فى الثروة المائيه وقد شملت برامج التخطيط والتنميه فى الخطه الخمسيه للجمهورية العربيه المتحدة برامج مشروعات تنميه الثروات والطاقات الطبيعيه الكامنه فى أرض الوطن : كالثروات الزراعيه والحيوانيه والمعدنيه وحصر عناصرها بقصد استغلالها استغلالا اقتصاديا مجزيا وكان أن تسلطت الأضواء على مرفق آخر من مرافقنا الإنتاجيه الهامه هو مرفق الثروة المائيه .

عناصر الثروة المائية فى مصر

(ا) عناصر مستغلة :

١ ــ الأسماك
٢ ــ الإسفنج
٣ ــ الملح من الملاحات
٤ ــ القشريات (الجمبرى والكابوريا)
٥ ــ ذوات المحار
٦ ــ الرمال السوداء
٧ ــ الطاقه الكهربيه
٨ ــ رسوبات قديمه
٩ ــ المزارع السمكيه
١٠ ــ الطيور المائيه

(ب) عناصر غير مستغلة :

١ ــ الأصداف واللؤلؤ
٢ ــ الطحالب البحرية
٣ ــ الزيوت السمكيه
٤ ــ دقيق السمك
٥ ــ النباتات المائيه من البحيرات
٦ ــ الأملاح المعدنية من البحر
٧ ــ الماء العذب من ماء البحر

---

* الدكتور توفيق أحمد مدير الاتحاد التعاونى النوعى لثروة المائية .

(نقلا عن كتاب الثروة المائيه فى الجمهوريه العربيه المتحدة للأستاذ الدكتور أنور عبد العليم بجامعه الإسكندريه) .

ولهذه الثروة ثلاثه مصادر رئيسيه : البحر والبحيرات والنيل وفروعه .

وتمدنا هذه البيئات بعناصر أساسية — عضوية وغير عضوية — على جانب كبير من الأهمية فى بنائنا الاقتصادى وأهم هذه العناصر هى الثروة السمكية التى تمدنا بغذاء بروتينى أساسى على اختلاف أنواعها . مما لاشك فيه أن أى زيادة فى الإنتاج السمكى تعوض النقص فى اللحوم الحيوانية الأخرى التى تستورد من الخارج كما أن من زيادة الإنتاج السمكى ازدهار مشروعات التصنيع ومن أهمها استخراج الزيوت والشحوم السمكيه وزيت كبد القرش الغنى بالفيتامينات بالإضافة إلى دقيق السمك المستخدم فى علف الحيوان .

وقلما يوجد بلد فى حجم مصر حباه الله بكل تلك الإمكانيات العظيمة من من مصادر الثروة المائية الغنية بعناصرها الأولية . ومما لاريب فيه أن الإنتاج الطبيعى فى البيئة المائية عموما يتفوق أضعافا كثيرة على الإنتاج تلك المواد من الأرض الزراعيه :

أن لثورة عام ١٩٥٢ الفضل فى بحث إمكانيات الثروة المائيه وعلاقتها بالاقتصاد العام فكان من الضرورى حصر وتعيين الإمكانيات من جميع النواحى الطبوغرافيه والإقتصادية البحريه والتصنيع السمكى جملة وتفصيلا فكان أن أصبح الاقتصاد السمكى جزءا هاما فى الأبحاث التى قامت بها مختلف الجهات الرسميه توطئه لإدخالها فى الدائرة الاقتصاديه العامه .

أن ما يخص الفرد الواحد من سكان مصر فى الوقت الحاضر يقرب من أربعه كيلوجرامات من الأسماك فى السنه بينما يبلغ نصيب الفرد الواحد فى اليابان ثلاثين كيلوجراما من الأسماك فى السنه

وذلك حسب الإحصائيات الأخيرة بمنظمه الأغذ

كل دولة . ومع أن نصيب الفرد من الأسماك يبلغ ثلاثة عشر كيلوجراما فى السنة إلا أن كمية اللحوم الأخرى التى يتناولها تزيد فى نفس الوقت على عشرة أمثال نصيب الفرد منها فى مصر إذ يبلغ معدل استهلاك الفرد من اللحوم الأخرى فى مصر نحو ٦,١٥ كيلوجراما فى السنة (اللجنة المشتركة للزراعة والتموين ١٩٦١).

ويلاحظ أن محصولنا السنوى من الأسماك فى مصر محصول ضعيف بالنسبة للإمكانيات الضخمة من البيئة المائية التى نمتلكها .

إن لمصر سواحل طويلة تمتد على بحرين عظيمين هما البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وذلك إلى مسافة تقرب من ٢٠٠٠ كيلومتر .

ويمكن القول بأن الرصيف القارى أى المكان الملائم لمصايد الاسماك فى جميع المناطق البحرية بحيث يتيسر استعمال شباك الجر فوقه وعليه تنمو الاعشاب البحرية والحيوانات الصغيرة التى تتغذى عليها الاسماك ، إن الجانب الاكبر من هذا الرصيف غير مستغل تماما فى الوقت الحاضر ، كما أن مساحات كبيرة من سواحلنا البحريه غير مستغلة بالمرة . وهذا هو السبب فى أن مصايدنا البحريه لاتدر فى الوقت الحاضر أكثر من ٢٥ ٪ من جملة محصول الصيد فى مصر فى حين أن هذه النسبه تبلغ نحو ٨٠ : ٩٥ ٪ أو أكثر فى أغلب الدول التى لها سواحل بحريه .

أما بحيراتنا المالحه ومنخفضاتنا المائيه فى شمال الدلتا فتنتج جانبا كبيرا هاما من محصول المصايد المصريه بل أنهـــا فى الواقع تعتبر أهم مورد لثروتنا السمكيه فى الوقت الحاضر . إذ يقدر محصولها بنحو ٦٠ ٪ من جملة محصول الصيد المصرى السمكى . هذا بالاضافه إلى محصول المصايد الداخليه التى يغطيها ماء النيل وفروعه وتكون فى جملتها نحو ١٥ ٪ من جملة المحصول السمكى .

أن المساحة الصالحة لصيد الاسماك فى مصر تبلغ فى مجموعها نحو ١٢ مليونا من الافدنه أى ضعف الارض الزراعيه فى مصر .

ومعنى هذا بلغة الارقام أيضا أن الفدان المائى الواحد من جميع المصايد فى مصر يدر محصولا سنويا يبلغ قدره نحو سبعة كيلوجرامات من الاسماك أو مايعادل

نحو سبعين فرشا من الدخل فى السنه . وإذا اعتبرنا المصايد البحريه وحدها وهى تكون نحو ١/٤ محصول الصيد الإجمالى السنوى نجد أن الفدان الواحد من تلك المصايد يدر فى المتوسط أقل من كيلوجرامين اثنين من كل الاسماك أو ما يوازى نحو عشرين قرشا من ناحية الدخل العام .

فإذا علم أن المصايد البحريه تكون ذات قيمة اقتصاديه بحزيه إذا كان معدل إنتاج الفدان الواحد من الاسماك يتراوح بين ٤٢ : ١٠ كيلوجرام (محسوبه على أساس الإنتاج الطبيعى الذى يقدر فى المصايد الاقتصاديه بين ١٠ : ٥٠ جراما من الاسماك فى المتر المربع الواحد) . وقد يصل إنتاج الفدان الواحد من الاسماك فى بعض الاحيان فى المناطق الغنيه جدا إلى ٤٢٠٠ كيلوجرام

وضح لنا أن مصايدنا البحريه فى حاجه إلى تنميه كبيرة وليس مرد ذلك إلى فقر المصايد نفسها بل مرده إلى ضعف الاسطول البحرى فيها

ويتضح مما تقدم أن محصول المصايد المصريه بوجه عام ضعيف لا يتناسب مع مجال مع إمكانياتنا المائيه العظيمه . وبينما القطاع الزراعى فى مصر نحو ٣٧ — من مجموع الدخل القومى أو ما يقرب من ٤٥٠ مليون جنيه فى السنه (١٩٥٩) نجد أن الدخل الدخل القومى من الثروة المائيه يمثل ١ ٪ من مجموع الدخل العام .

وإذا أخذنا فى الحسبان أن معدل الزيادة المنتظرة فى تعداد سكان مصر خلال العشرين سنه القادمه ٨,٥ مليون نسمه وأن مصر تستورد كل عام كميه إضافيه من اللحوم التغذيه بما تبلغ قيمتـــه نحو ٣ ملايين من الجنيهات وهذا غير الاسماك المستوردة ، لوضح جليا أهميه مضاعفة محصول الثروة السمكيه فى مصر فى خمس سنوات أو أقل من هذا القدر لكى توفر للشعب غذاء أساسيا من الاسماك غنيا بالبروتين والفيتامينات وأملاح الفوسفور إلى آخره .

القوى العاملة فى قطاع الثروة المائيه :

يعمل فى هذا القطاع فى الوقت الحاضر نحو ١٠٠,٠٠٠ فرد من بينهم نحو ٦٥,٠٠٠ صيادا ، وهذا بخلاف عدد آخر من التوابع يعتمدون فى معاشهم على حرفه الصيد أو على منتجات البحر . ويجب أن لا ننسى أيضا أن هؤلاء الصيادين والعمال يعولون أسرا تعتمد فى معاشها هى الاخرى على الدخل من تلك الحرفه .

إن الفقر يسود جماعات الصيادين ، فهم دائما فى حاجه إلى من يمدهم بمعدات الصيد ولوازمه ، ويقرضهم الاموال اللازمه لامتلاك مراكب الصيد وقواربه وشباكه ، وسداد رسوم الرخص ودفع الغرامات ، وقضاء ضروريات الحياة لهم ولمن يعولونهم ، وهم دائما فى حاجه إلى من يشترى منهم صيدهم ، والصياد الفرد ليس فى مقدوره أن يتحرر من ربقه الوسطاء والتجار والمعلمين والمرابين .

وقد أوصت لجنه القطاع الساحلى المؤتمر التعاونى العام (يونيه ١٩٥٦) بالتوصيه على ضرورة تأسيس الجمعيات التعاونيه لصيادى الاسماك ، وأسست فعلا منذ هذا التاريخ حوالى ٤٠ جمعيه ومنحت بعضها قروضا من بنك التسليف الزراعى والتعاونى بضمان الحكومة إذ تعذر تقديم أنواع الضمان لدى الجمعيات التى يتطلبها البنك وهذا وقد بلغت جملة الاعتمادات الماليه المقررة لإقراض الجمعيات التعاونيه حتى ١٩٦١ - ١,٧٣٠,٠٠٠ جنيه . صرف منها للجمعيات ١٥٠,٠٠٠ جنيه تسدد منها حوالى ١٥,٠٠٠ جنيه . وتدل هذه البيانات على أن الجمعيات ، مع ماهى عليه من حاجه قصوى إلى المال ، لم تسرع إلى الإقتراض من الاعتمادات المفتوحه لها لعدم إمكانها التوفيق بين ظروفها وإمكانياتها وبين تعليمات واشتراطات الإقراض .

إن هذا القطاع لم ينل من الرعايه فى العصور الماضيه ماهو أهل له فكان مجهولا إلا لهراة الصيد والقنص البحرى حتى إذا كانت الثورة الاشتراكيه فتحت أبواب هذا القطاع المجهول وعملت على أن يؤدى واجبه مع باقى قطاعات الإنتاج القومى رغم تخلفه عن القطاعات الاخرى الامر الذى يحتاج إلى عنايه وتوجيه أضعاف ماوجه إلى القطاعات الاخرى حتى يتم دورته الانتاجيه والاقتصاديه كاملة .